قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٥٢ لسنة ٢٠٢٤

بشأن الموافقة على الاتفاق الإطارى للقرض الميسر الخاص بتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع السكة الحديد العاشر من رمضان (LRT) بقيمة ١,٤٦٥,٩٨٠,٠٠٠ يوان صينى ، بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاق الإطارى للقرض الميسر الخاص بتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع السكة الحديد العاشر من رمضان (LRT) بقيمة ١,٤٦٥,٩٨٠,٠٠٠ يوان صينى ، بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٤٦ هـ

(الموافق ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٢٤) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٢ رمضان سنة ١٤٤٧ هـ

(الموافق ٢ مـــارس سنة ٢٠٢٦ م) .

اتفاق إطارى بين
حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة جمهورية الصين الشعبية
بشأن تقديم الصين
قرض ميسر لجمهورية مصر العربية

إن حكومــة جمهوريــة مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشــعبية (المشــار إليهما فيما بعد بالحكومتين)، رغبة منهما فى مواصلة تطوير وتعزيز علاقات الصداقة الودية والتعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين، قد اتفقتا على مايلي :

(المادة الأولى)

توافق حكومة جمهورية الصين الشــعبية على تقديم قرض بشــروط ميسرة (يشار إليــه فيما بعد بـ القرض) بقيمة إجمالية لا تتجاوز ١,٤٦٥,٩٨٠,٠٠٠ يوان صينى (مليار وأربعمائة وخمســة وستون مليون وتســعمائة وثمانون ألف يوان صينى رنمينبى فقــط) من خلال بنك التصدير والاســتيراد الصينى (المقرض) إلــى حكومة جمهورية مصــر العربيــة «وزارة الصناعة والنقــل المصرية، ممثلة فى الهيئــة القومية للانفاق» (المقترض)، وهى المستخدم النهائى للقرض، لاستخدامه فى تنفيذ المرحلة الثالثة من مشــروع السكة الحديد العاشر من رمضان المتفق عليه بين الجانبين. وتقوم الحكومة الصينية بسداد فائدة القرض المدعومة مباشرة إلى بنك التصدير والاستيراد الصيني.

(المادة الثانية)

الشروط والأحكام الرئيسية للقرض هى كما يلي :

١ - مدة اســتحقاق القرض هى ٢٠ ســنة (بما فى ذلك فترة إتاحة القرض، وفترة السماح وفترة السداد على ألا تزيد فترة السماح عن ٥ سنوات) .

٢ - معدل الفائدة السنوى للقرض هو ٢٪.

٣ - تكون وزارة المالية بجمهورية مصر العربية هى الضامن لهذا القرض.

(المادة الثالثة)

كافــة الضرائــب الجمركيــة، ضريبــة القيمة المضافــة والرســوم المماثلة الأخرى للمعدات، الآلات والمواد الواردة من الخارج لتنفيذ المشــروع يتم تحملها من الجانب المصــرى (الجهة المســتفيدة)، بالإضافة إلى الحصول على تراخيص الاســتيراد وأى مستندات أخرى مماثلة.

(المادة الرابعة)

يحظى المشروع الممول من القرض المشار اليه أعلاه باعتراف الحكومتين، ويتم تقييمه واعتماده من قبل المقرض.

(المادة الخامسة)

سيقوم المقرض والمقترض بالتوقيع على اتفاقية القرض وفقًا لأحكام هذا الاتفاق، وذلك بعد الانتهاء من مراجعة المشروع المستخدم للقرض واعتماده.

وخــلال مــدة تنفيذ هذا الاتفاق، إذا طرأت الحاجة بســبب ظــروف خاصة لتغيير شــروط مثل مبلغ القرض، معدل الفائدة، مدة القرض أو فترة السماح ، وكانت الشروط والأحكام المعدلة لا تتجاوز الاحكام المحددة فى الاتفاق الإطارى الماثل، فإنه يتعين أن يوقع كل من المقرض والمقترض اتفاقية قرض تكميلية. وإذا تجاوزت تلك الأحكام والشروط الاحكام المحددة فى الاتفاق الإطارى الماثل، عندئذ يتعين على الحكومتين توقيع اتفاق إطارى تكميلي.

(المادة السادسة)

تتولــى الحكومتــان المصرية والصينيــة متابعة تنفيــذ اتفاق القــرض بانتظام، وستجريان مشاورات بشأن الأمور ذات الصلة الناشئة عن عملية تنفيذ هذا الاتفاق.

(المادة السابعة)

يدخــل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ اخــر اخطار كتابى متبادل بين الجانبين يفيــد باتمام الاجراءات الدســتورية اللازمة فى كلا البلدين، ويظل هذا الاتفاق ســارى المفعول لمدة ٣ سنوات، تصبح تلقائيا منتهية إذا لم يوقع المقرض والمقترض اتفاقية القرض الخاصة باستخدام القرض خلال الفترة المحددة أعلاه.

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين فى بكين بتاريخ /٧/ ٢٠٢٤ باللغات العربية، الصينية والإنجليزية، ويحتفظ كل من الطرفين بنسخة أصلية واحدة ولكل من النصوص الثلاثة ذات الحجية، وفى حالة الاختلاف فى التفسير، يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية.

باسم ونيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية

د/ رانيا المشاط

وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية

والتعاون الدولى

باسم ونيابة عن حكومة جمهورية الصين الشعبية

لوه تشاو هوي

رئيس الوكالة الصينية للتعاون الانمائى الدولى